

ليبيا: تحديات التنمية الاقتصادية بعد ثورة 17 فبراير 2011

إعداد: الباحثة زاوشي صورية

المشرف: أ.د. عامر مصباح

ملخص: تواجه ليبيا تنمية معقدة، تتطلب إعادة بناء اقتصادها وبنيتها التحتية ومؤسساتها وتوفير متطلبات سكانها، فالأزمة التي حلفتها ثورة 17 فبراير أدت إلى تأثيرات حادة على الاقتصاد الليبي الذي كان مبنيا أساسا على مجال الهيدروكربونات، حيث كان النفط، الراعي الرسمي للاقتصاد الليبي على مدى فترات طويلة من الزمن. فقد ساهم بأكثر من 70% من إجمالي الناتج المحلي، وما يزيد على 95% من الصادرات، وما يقرب من 90% من الإيرادات الحكومية، باعتبار أن ليبيا تمتلك ما يقارب حوالي 3.5% من احتياطات النفط الخام العالمية¹.

Summary: Libya facing handicapped development and complex, requiring rebuild its economy and infrastructure and institutions and provide the population requirements, crisis caused by the revolution of February 17 led to severe effects on the Libyan economy, which was based mainly on the field of hydrocarbons, where the oil was the official sponsor of the Libyan economy long periods of time. Thereby contributing more than 70% of GDP, and over 95% of exports, and nearly 90% of government revenues, considering that Libya owns approximately about 3.5% of global crude oil reserves

¹ شيماء عبد الفتاح، آفاق افريقية: الاقتصاد الليبي بعد الثورة، الهيئة العامة للاستعلامات، 2013، ص 91.

تقديم: دخلت الجمهورية الليبية بعد ثورة 17 فبراير 2011 ضد القذافي ونظامه السياسي في العديد من الصراعات والتحديات التي شملت مختلف المجالات والمستويات بداية من القطاع المجتمعي ووصولاً إلى القطاع الاقتصادي، حيث كان النشاط الهيدروكربوني يمثل البنية الأساسية لقوة الاقتصاد الليبي. والديمقراطية التي يبحث عنها الشعب الليبي من خلال حراكه السياسي كان لها بالغ الأثر خاصة في إعاقة التنمية الاقتصادية حيث تراجع إنتاج النفط الخام إلى 22 ألف برميل يوميا في يوليو 2011 بعدما كان يتم إنتاج 1.77 مليون برميل يوميا، وتم استئناف الإنتاج في الربع الأخير من عام 2011 حتى وصل إلى نصف مستواه قبل الثورة.

وقد أدى الحراك الليبي إلى انكماش الناتج الهيدروكربوني بنسبة 50%، حيث كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي في عام 2011 أقل بنسبة 60% من مستواه عام 2010، كما تراجع النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني جراء تدمير البنية التحتية ومنشآت الإنتاج، واضطراب الأنشطة المصرفية، ومحدودية قدرة الحصول على النقد الأجنبي ورحيل الأيدي العاملة¹.

بالإضافة إلى غلق مجموعة من الموانئ كان من أهمها مينائي "السدره" و "رأس لانوف" وهما أكبر مينائين لتصدير النفط، بسبب اشتباكات الميليشيات والجماعات المسلحة، وقد عرف مجال الصادرات تراجعاً محسوساً في قيمته من 48.9 مليار دولار في عام 2010 إلى 19.2 مليار دولار عام 2011، وهبطت قيمة الواردات من 24.6 مليار دولار إلى 14.2 مليار دولار خلال نفس الفترة².

ونتيجة للحراك الثوري في ليبيا و نشوب الصراع فيها، تعرضت الميزانية العامة للقطاع المصرفي إلى تدهور و اضطراب ملحوظين مما أدى إلى تأخير سداد بعض القروض، كما أن جودة الأصول قد تدهورت بسبب الدمار المادي لبعضها، علاوة على ذلك، فإن بعض كيانات النظام السابق قد حصلت على قروض ربما كانت غير قابلة للاسترداد، إضافة إلى زعزعة ميزتها التعاقدية التي أتاحت الفرص أمام الدول الأخرى المنتجة في منظمة "الأوبك" لزيادة إنتاجها في مقابل تحميل الحكومة الليبية مسؤولية الغرامات المالية لعدم التزامها بنود عقود بيع النفط من المشترين.

1 نفس المرجع، ص 91.

2 نفس المرجع، ص 92.

مشكلة الدراسة:

ليبيا من الدول الغنية بالثروات ولاسيما النفطية منها، وعلى الرغم من وفرة إمكانياتها من الثروات المعدنية والمائية الذي يؤهلها أن تكون في مصاف الدول المتقدمة، إلا أن عدم الاستقرار المؤسسي داخل الدولة والحكم التسلسلي للقذافي وأبنائه ونخبهم لثروات البلاد، جعلها في أوائل الدول المتخلفة والفقيرة حسب المقاييس الدولية، ودخول ليبيا في ثورة ضد النظام الاستبدادي السابق كلفها ثمنا باهظا وهو التراجع الحتمي لنسبة النمو الاقتصادي فيها وتراجعها خاصة في المجال الهيدروكربوني. وفي ظل هذه الأزمة وما سبقها يمكن تحديد مشكلة الدراسة في:

ما مدى تأثير ثورة 17 فبراير 2011 في تحدي التنمية الاقتصادية الليبية؟

للتقصي في موضوع هذه الدراسة يمكننا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية للإحاطة بمشكلة الدراسة:

1. ما هي معالم تطور الاقتصاد الليبي؟
2. ما هي معوقات التنمية المادية الليبية؟
3. ما هي المعوقات القيمة الليبية؟
4. ما هي المخاطر التي تواجهها القطاعات الاقتصادية في ليبيا؟

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات الاقتصادية التي فرضتها الثورة الشعبية ضد نظام القذافي وكثائبه ومدى استعداد الجمهورية الليبية لبناء التنمية.

منهجية الدراسة:

تطلبت هذه الدراسة إتباع المنهج الوصفي لتحديد الأزمة السياسية الليبية وتداعياتها الأمنية على المجال الاقتصادي، وانتهاج الأسلوب المترتب على وجود تراجع للأنشطة الاقتصادية الليبية، حيث يمكن تحديد المداخل التي ينطوي عليها هذا الأسلوب فيما يلي:

1. مدخل الفروق بين صادرات وواردات الدولة قبل وبعد الثورة.
2. مدخل الاحصائيات التي نشرها البنك الدولي للهيدروكربون الليبي.
3. مدخل نسبة تراجع و تدني الناتج المحلي الاجمالي و الدخل الفردي.
4. مدخل نسبة هشاشة القطاع المصرفي.

وهذا ما يستدعي تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- I. مفهوم التنمية والتنمية الاقتصادية
- II. المعوقات المادية للتنمية الاقتصادية في ليبيا.
- III. المعوقات القيمة للتنمية الاقتصادية في ليبيا.
- IV. الآثار السلبية للثورة الليبية على القطاع المصرفي .
- V. خاتمة.

المحور الأول: مفهوم التنمية والتنمية الاقتصادية

تشكل التنمية مجموع التبادلات والتحولات السياسية والتقنية والإدارية التي تشارك في عملها عبر تغذية عكسية متبادلة تعمل على دفع عجلة التطور قدما وهذا باستعمال الموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإدارة، فالتنمية تمثل عملية تحول مستمرة ومتصاعدة تهدف في الأخير إلى تحقيق احتياجات المجتمعات المادية منها وغير المادية، وتغيير شامل ومتعدد لجميع فئات وفواعل المجتمعات المادية وحتى الثقافية منها، ونقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم في جميع المجالات وتحقيق التطور للإنسانية.

بالنسبة للتنمية الاقتصادية ومفهومها، فقد تطرقت إليها نظريات عديدة كنظرية الدفعة القوية، نظرية النمو المتوازن، نظرية النمو غير المتوازن، نظرية أنماط النمو، نظرية التغيير الهيكلي وأنماط التنمية، نظرية مراحل النمو، نظرية التبعية الدولية.

حيث تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: " سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو"¹، كما تعرف أيضا بأنها: " مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو".

ومما سبق يتضح أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها، إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية.

المحور الثاني: المعالم الأساسية لتطور الاقتصاد الليبي

أشار الخبير الاقتصادي للأمم المتحدة (فارلي) في عام 1971 بأن الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط كان اقتصاد متخلف¹، فقد تميزت فترة الخمسينات من القرن الماضي بتخلف وعجز القطاعات في الاقتصاد الليبي وعدم القدرة على جلب الاستثمارات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية، كما بينت دراسات " هيچن" عام 1950 أن الاقتصاد الليبي يحوي في مجمله مختلف مشكلات التنمية الاقتصادية. غير أن موازين القوى الاقتصادية في ليبيا عرفت قفزة نوعية في بداية عقد الستينات عندما تم اكتشاف النفط حيث سيطر قطاع الهيدروكربون على كافة مراكز ثقل التنمية الاقتصادية الليبية، وقد استمر الأمر حتى نهاية السبعينات حيث بقي القطاع الخاص المسير الوحيد للوحدات الانتاجية في النشاط الاقتصادي وقد بلغت نسبة القوى العاملة فيه حوالي 72% من إجمالي القوة العاملة في الدولة ككل. لكن حدث تراجع للقطاع الخاص لحساب القطاع العام مع نهاية السبعينات، حيث لم يعد يستوعب إلا حوالي 25% من القوى العاملة² وهذا بفضل الأسباب التالية:

أ. التوسع المفاجئ في الإيرادات العامة وزيادة حصة الدولة من عائدات النفط وعوائد الاستثمارات التي تأثرت بزيادة مستوى الاحتياطيات وارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق العالمية.

وقد انعكست هذه التطورات بشكل واضح على الأوضاع الاقتصادية في ليبيا حتى نهاية عام 1980، حيث ارتفع معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وبلغ 9% و 13% عامي 1979 و 1980 على التوالي كنتيجة للزيادة الكبيرة في الانفاق العام.

ب. افتقار القطاع الأهلي للخبرة، مما أدى إلى تكريس حالة اللامساواة في المجتمع الليبي والتي أدت إلى فجوة واسعة في توزيع الدخل، وإلى تباين في نمط الحياة بين مختلف الشرائح الاجتماعية وبين الحضر والريف.

ج. هشاشة البنى التحتية المادية منها والاجتماعية وركود التنمية الاقتصادية.

1 أسامة الجيلاني على، الاقتصاد الخفي في ليبيا: أسبابه حجمه، آثاره الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، 2008، ص 9.

2 نفس المرجع، ص 9.

د. التحول في الفلسفة الاقتصادية إلى الاشتراكية والمزيد من هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي من انتاج واستثمار وتوزيع.

وفي ظل كل هذه التحولات تطور الاقتصاد الليبي على النحو التالي:

المرحلة الأولى: منذ بداية حصول الدولة الليبية على استقلالها الذي أعلنت عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة وأصدرت القرار رقم 289 في 1949/11/21م الذي يقضي بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز الأول من يناير 1952، وأعقب ذلك إعلان الدستور وتحديدًا في ديسمبر 1951 وتم اختيار محمود إدريس السنوسي ملكًا على المملكة الليبية المتحدة، حيث تميزت هذه المرحلة باكتشاف البترول في 1957، والتي سعى خلالها الملك للإصلاح والبناء بعد اكتشاف النفط واستخراجه في 1963.

المرحلة الثانية: دخول الاقتصاد الليبي ضمن حلقة اقتصاد العالم المتقدم بعد استخراج النفط في 1963 وتحريك التنمية الاقتصادية إلى غاية 1969، وهي فترة الانقلاب العسكري وتحول المملكة الليبية إلى جمهورية اشتراكية على يد معمر القذافي.

المرحلة الثالثة: في 1969 دخلت ليبيا مرحلة القيادة العسكرية التي تميزت بانعدام المؤسسات وبروز حكم الفرد الواحد في واجهة السلطة على يد قائد الثورة معمر القذافي الذي غير من فلسفة ليبيا الاقتصادية والسياسية من التوجه الغربي الرأسمالي إلى دولة قومية اشتراكية، حيث شهد القطاع الاقتصادي تدخل الحكومة التي كانت تمول من إيرادات النفط المرتفعة.

المرحلة الرابعة: انخفاض أسعار النفط العالمية في بداية 1980 كان إيذانًا ببدء مرحلة رابعة للاقتصاد الليبي لأن هذا الانخفاض أدى إلى تقليل إيرادات الحكومة ومشكلات في النشاط الاقتصادي. بعدها بدأ الاقتصاد الليبي يبحث عن الإصلاحات بهدف تحسين إدارة الاقتصاد الكلي وإجراء الإصلاحات الهيكلية وإزالة الحواجز التجارية وتشجيع القطاع الخاص ورفع الدعم عن الأسعار وإحداث تنوع في موارد الدولة.

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة الثورة أو الحراك الجماهيري ضد حكم القذافي في 17 فبراير 2011، والتي أدخلت الاقتصاد الليبي في أزمة ومعوقات خانقة أدت به إلى عجز شبه كلي في قطاع الاستثمار والقطاع المصرفي، وتراجع عائدات الهيدروكربون وزعزعة البنى التحتية للدولة.

المحور الثالث: المعوقات المادية للتنمية الاقتصادية في ليبيا

معوقات التنمية الاقتصادية في ليبيا تتمثل أساسا في هشاشة النظام السياسي فيها والمؤسسات السياسية والأجهزة داخل الدولة التي تمثل في مجملها معوقات مادية، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

أ- هشاشة البنى السياسية:

تعد هشاشة البنى السياسية الليبي من أهم المعوقات الرئيسية أمام التنمية، وأول المسببات فيها هو نظامها بالإضافة إلى الجانب الإداري، إذ لا يعتمد على استخدام معايير الكفاءة وتقسيم العمل ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، فالديكتاتورية الليبية كان المرجع الوحيد فيها هو الحاكم الذي يصدر القرارات من طرف واحد.

الديمقراطية في حد ذاتها جزء من التنمية السياسية، فالتنمية ترتبط دائما بالليقطة التي تسمح بدخول شرائح واسعة من الأفراد في العملية السياسية، فضلا عن كفالة الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية خاصة، وتوفير الوسائل والقنوات الشرعية التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي، فالتنمية الاقتصادية بمعناها الحقيقي قوامها الديمقراطية.

فليبيا الدولة الغنية بالثروات ولاسيما النفطية منها، وعلى الرغم من توفر إمكانياتها من الثروات المعدنية والمائية التي تؤهلها أن تكون في مصاف الدول المتقدمة، إلا أن عدم الاستقرار المؤسسي داخل الدولة والحكم التسلطي للقذافي وأبنائه ونهبهم لثروات البلاد، جعلها في أوائل الدول المتخلفة والفقيرة بكل المقاييس الدولية¹.

ب- إعاقة البنى الإدارية:

تحول معوقات البنى الإدارية دون تنمية المقدرة الإدارية في إنجاح وتحقيق التنمية بكافة أشكالها، سواء السياسية أو الاقتصادية. و من أهم هذه المعوقات "البيروقراطية" التي تعتبر كمسبب للتخلف الإداري، وعوائق أخرى كالتضخم في الجهاز الإداري وإضفاء الولاء الشخصي خاصة في اتجاه الإدارة العليا وذلك بجانب الإطار الرسمي الذي يحكم الولاء الوظيفي للتنظيم في ضوء وظائفه وأنشطته المحددة في شكل رسمي وموضوعي، وغالبا ما كان ينتاب الجهاز الإداري عدم الاستقرار نتيجة لتوجهات الحكومة غير المستقرة أساسا، فذلك كان شأن الجهاز الإداري في ليبيا طيلة حكم القذافي، بالإضافة إلى تعدد القيادات العليا

1 محمد علي عز الدين، التنمية المعاقة في ليبيا، دار الكتب الوطنية بنغازي، ط 1، 2013، ص 108.

للجهاز الإداري التي تتولى إصدار القرارات، كأمانة اللجنة الشعبية العامة، مكتب معلومات القائد، مكتب الاتصال، مكتب سيف، جمعية هناء... إلخ.

ومن جانب آخر نشير إلى المركزية الإدارية فهي إحدى مظاهر التخلف الإداري الذي عانت منه ليبيا، فقد وصفت الإدارة الليبية منذ بداية حكم القذافي بالمركزية وجنوح الرؤساء الإداريين إلى تركيز السلطة في إصدار القرارات.

كما ونشير إلى عدم الاعتماد على الأساليب العلمية داخل الأجهزة الإدارية الليبية التي كانت تقوم على أساس التجربة التي تخاطر بالصواب أو الخطأ، وعلى أساس الاجتهادات الشخصية والهوى بعيدا عن الأساليب العلمية.

وبهذه الأساليب لم تستطع الأجهزة الإدارية والسياسية والاقتصادية اللحاق بركب التنمية التي تتطلب انتهاج الأساليب العلمية والمتطورة.

ج- التنمية الاقتصادية الفاشلة:

تمثل الموارد الاقتصادية الداخلية المحدد الرئيسي لنجاح أو فشل التنمية الاقتصادية، ونظرا لأن هذه الأخيرة تشمل كل عناصر الدولة بما فيها نفقات تطوير الهياكل المؤسسية داخل الدولة، فيمكن تلخيص المعوقات المتعلقة بالبنى الاقتصادية فيما يلي¹:

أولا: المشاريع الواهية

اعتمد النظام الليبي منذ قيامه إلى تبني مشاريع واهية تهدف إلى استنزاف مقدرات الدولة واستنزاف مواردها، ومن أول هذه المشاريع النهر الصناعي القديم الذي أنفق عليه النظام ما يزيد عن 75 مليار دولار²، حيث لم تكن له مردودية تذكر أمام ما استنزفه هذا المشروع، ولم يسهم في تنمية القطاع الزراعي ولا الحد من ظاهرة التصحر.

كما أن حصر البلاد في الصناعة النفطية الريعية جعلها لا تخطو خطوات ثابتة في التنمية الاقتصادية ولا حتى التفكير في التنمية المستدامة، فبات بيع النفط مقابل الغذاء دون أي تنمية صناعية تذكر.

1 محمد علي عز الدين، المرجع السابق، ص 131.

2 المرجع نفسه، ص 132.

ثانيا: انخفاض مستوى الدخل

إضافة إلى امتصاص النظام الليبي السابق لحقوق المواطن الليبي على كل الأصعدة، السياسية منها أو الاقتصادية، عانى المواطن الليبي من مشاكل عديدة كان من أبرزها مشاكل البطالة وارتفاع الأسعار وعدم تحقيق التوازن الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى انخفاض في مستوى الدخل، الذي يعد معوقا في حد ذاته فهو يعكس تردي الوضع الصحي والغذائي والتعليمي، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض إنتاجية العاملين وتردي أوضاعهم المعيشية، ناسين أن الإنسان أساس التنمية، والذي من أجله تبدأ التنمية وضمان توفر الحاجات الضرورية للعيش داخل الدولة و غيابها يشكل أحد المعوقات الأساسية للتنمية.

مع العلم أن ليبيا تتمتع بموارد كبيرة من النفط والغاز، حيث قدر في سنة 2013 حجم احتياطات ليبيا من النفط الخام القابل للاستيراد بـ 1.39 مليار برميل، فيما بلغت احتياطات الغاز الطبيعي 3.51 مليار قدم مكعب أي 1450 مليار متر مكعب، ويقدر النفط غير المكتشف بـ 3.8 مليار برميل أما بالنسبة إلى احتياطات الغاز الطبيعي فقد بين المسح تقدير الاحتياطي الوسيط بـ 1.21 مليار قدم مكعب أي 600 مليار متر مكعب مع حد أعلى يبلغ 2.47 مليار قدم مكعب، أما تقديرات النفط الخام فتبلغ 0.9 مليار برميل مع حد أعلى 1.2 مليار برميل¹.

إن انخفاض مستوى الدخل في دولة كليبيا تمتلك كل هذه القدرات الاقتصادية، إن دل على شيء فإنما يدل على استحواذ النظام على كل هذه الطاقات وحرمان الشعب من الحصول على أدنى مستوى من مستويات العيش الكريم على كافة المستويات الصحية والغذائية والتعليمية والوظيفية أيضا.

د- التبعية الاقتصادية:

يمثل مؤشر التبعية الاقتصادية أهم معوقات التنمية في ليبيا، حيث سعى القذافي منذ قدومه للسلطة إلى إقحام البلاد في تبعية اقتصادية لكل موارد الدولة، وهو ما يعتبر من القيود المفروضة والمكبلة لحركة التنمية في ليبيا.

فليبيا تعاني من اختلال في هيكل الصادرات فهي تتسم بعدم التنوع إلى حد كبير في الصادرات إذ يتم الاعتماد على سلعتين فقط هما النفط والغاز، وهذا بدوره يجعلها معتمدة على الاستيراد بصورة

1 محمد علي عز الدين، المرجع السابق، ص 135.

فعلية مما يزيد في حدة التبعية الاقتصادية، إضافة إلى الارتباط النقدي والمالي بأشكاله وصوره المتنوعة، وقد تم تكريس التبعية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات والاحتكار التكنولوجي لها.

المحور الرابع: المعوقات القيمة للتنمية الاقتصادية في ليبيا

قد يتفق الناس حول القيم خاصة الاجتماعية منها والمتمثلة في العادات والتقاليد والانتماء إلى الطبقات والطوائف كذلك الأمر بالنسبة للانتماءات الثقافية كما قد يختلف الناس في جل هذه الانتماءات والقيم.

فكل هذه القيم والاعتقادات والانتماءات تشمل في أساسها الفرد أو المواطن الذي يمثل أساس البناء المجتمعي وأساس بناء التنمية مهما اختلف نوعها، ولكنها تشكل أهم المعوقات القيمة للتنمية الاقتصادية في ليبيا، والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

أولاً: الانتماء القبلي والولاءات الضيقة:

أساس الأمن و الاستقرار في المجتمع يكمن في نسبة تحقيق السلم الاجتماعي، و أي خلل في هذا المستوى يؤدي بالتأكيد إلى تحديد الأمن و الاستقرار في أي دولة.

إن النظام السابق الذي قاده معمر القذافي كان مبنيًا أساساً على النحو القبلي بداية من تكريسه لقبيلته "القذافي" بالتحالف مع مجموعة من القبائل الأخرى التي كانت تضمن له الحفاظ على سلطته. و إبان الحراك السياسي الذي شهدته ليبيا ضد نظام القذافي، لعبت القوى القبلية دوراً حاسماً في الممارك في شرق ليبيا و حتى غربها، إذ أن المعركة الحاسمة قادتها الوحدات القتالية الأمازيغية بجبل نفوسة، وهي أقليات تكاد لا تتجاوز 10% من سكان ليبيا والتي عانت في عهد القذافي من التهميش¹.

وقد استغلت الأقليات الأمازيغية هذا الحراك لإعادة إحياء هويتها التي كانت مضطهدة لحساب القبائل الموالية للقذافي، حيث حصلوا على إمدادات السلاح من طرف حلف الناتو، الأمر الذي ساعدهم في

¹ شريفة كلاع، التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 5، فبراير 2014، ص 76.

حسم المعركة ضد ميليشيات القذافي وانتشارهم في أنحاء طرابلس حيث كانوا من الأوائل الذين دخلوها ونصبوا العلم الأمازيغي فوق بنايات باب العزيزية الحصن المنيع للقذافي¹.

يؤكد الشأن السياسي الليبي من خلال ترسانة النصوص والقوانين التي تحوم حول "النص المقدس" الكتاب الأخضر، قيام النظام الجماهيري الليبي على قوة القبيلة. وقد بادرت الثورة منذ بدايتها في بنغازي إلى إطاحة وإزالة هذه العقائدية والترسانة القذافية، ومما يزيد في خلط الأوراق، اتجاه النظام تصرّحاً وتلميحاً نحو تبني مرتكزات أخرى للهوية فوق وطنية، كالإسلام والعروبة والأفريقية والعالمية. وهكذا فإن اللجوء إلى القبيلة في خطاب العقيد معمر القذافي، وتحركاته لم تخل من توظيف صارخ وصريح لهذه البنى الاجتماعية، في ظل عملية منع صارمة لأي تنظيم مدني آخر. وحتى تنظيمه للجان الثورية، لا يخلو أيضاً من عملية ارتكاز على أسس الانتماء المناطقي-القبلي، وهذا ما يفسر ظاهرة الولع الشديد بالرجوع إلى الإرث القبلي الليبي². إذن فقد ظلت القبيلة تمثل الهيكل الاجتماعي الليبي والمسيرة والمحركة للمسارات السياسية للأفراد في ظل غياب مجتمع مدني فاعل كالأحزاب والنقابات والجمعيات.

ثانياً: العادات والتقاليد

من معوقات التنمية، ظاهرة العادات والتقاليد فأغلب المدن في ليبيا لديها عادات وتقاليد تتشابه وتختلف في كثير من الأحيان فيما بينها، فقد تفرض العادات والتقاليد على المجتمع التقيد والوقوف عند نقطة معينة وعدم السماح بالتغيير والتطوير، لأن ذلك سيلاقي استهجان المجتمع وعدم القبول والرفض وعليه سيبقى المجتمع رهينها، فهي التي تحكم سلوك المجتمع داخل الدولة، كالعادات المتبعة مثلاً في الأفراح والأحزان وهدر الوقت فيها³.

1 نفس المرجع، ص 76-77.

2 محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، أكتوبر 2011، ص 9.

3 محمد علي عز الدين، ص 147.

ثالثاً: دور المجتمع المدني المفقود

المجتمع المدني هو دفعة نحو التنمية الشاملة ولاسيما منها التنمية السياسية والإدارية والاجتماعية، ونجد أن تنظيمات المجتمع المدني في أغلب الأحوال تتولى حماية أعضائها في مواجهة بطش الدولة والقطاع الحكومي، ولكن نظام القذافي حرّمها على المجتمع في ليبيا لعدم مراعاته لهذا البعد، حيث كان من المفترض أن يضم المجتمع ثلاثة قطاعات أساسية متمثلة في الأحزاب، النقابات، المنظمات غير الحكومية...

فالمجتمع المدني ينطوي على أربعة أركان رئيسية يجب عليه تتبعها واعتمادها وهي:

- البعد الطوعي
- الطابع التعددي الديمقراطي
- الطابع الوسيط لمنظمات المجتمع المدني
- الطابع التعاقدية الذي تتصف به هذه المنظمات وهو ما يعني أن الأفراد تعاقّدوا بالإرادة الحرة على إنشائها بهدف تحقيق مصالح مادية أو معنوية محددة سلفاً، وهو ما يلزم تلك المنظمات بالعمل في حدود الإطار القانوني السائد في المجتمع، وانتهاج وسائل مشروعة لتحقيق أهدافها.
- نتيجة لكل هذه المعوقات المسببة لإعاقة التنمية ثار الشعب الليبي بعد أن وجد أن لا نجاة من نظام القذافي وإصلاح الأوضاع، إلا بثورة شاملة تعيد للإنسان الليبي ثقته بنفسه وتضع قدراته في إعادة بناء ليبيا في الاتجاه الصحيح، ولهذا كانت ثورة 17 فبراير 2011 في معتقد الليبيين ثورة تصحيحية وتغييرية للأوضاع الفاسدة التي زرعها القذافي طوال أربعين عاماً من حكمه.

المحور الخامس: التهديدات التي يواجهها القطاع المصرفي الليبي بعد الثورة

يواجه القطاع المصرفي تحديات قانونية تهدد الممتلكات التي استولى عليها النظام السابق، فقد واجهت المصارف التجارية حالة من ضعف نظامي في قطاع السيولة بسبب بطئ عودة سوق النقد الأجنبي إلى وضعه الطبيعي مقابل النقدية بالدينار الليبي وصعوبة الحصول على النقد الأجنبي، و فقدان مشروعية

المصارف اتجاه المجتمع والمواطن على وجه الخصوص، وقد تمكن مصرف ليبيا المركزي بعد إلغاء تجريد أصول ليبيا الخارجية من توفير السيولة بالنقد الأجنبي للمصارف التجارية لتعود إلى طبيعتها¹.

- أدت خسارة الإيرادات النفطية أثناء الصراع وفي ظل عقوبات الأمم المتحدة إلى ضغوط هائلة على ليبيا. ففي المراحل الأولى من الثورة، قام مجلس الأمن بفرض عقوبات على ليبيا، مما جعل مصرف ليبيا المركزي غير قادر على توفير نقد أجنبي كاف للسوق. في استجابة لنقص النقد الأجنبي، ولطلب على النقد، وللإنفاق الحكومي، قام مصرف ليبيا المركزي بفرض حدود قانونية على المسحوبات النقدية من المصارف التجارية.

- في عام 2011، انكمش إجمالي الناتج المحلي بحوالي 1.62 في المائة وارتفع متوسط أسعار المستهلكين بنسبة 9.15 في المائة مع وصول معدل التضخم السنوي إلى ذروته بنسبة 7.29 في المائة. مع نهاية 2012، تم استعادة غالبية الناتج النفطي. ومن المقدر أن يصل النمو إلى 104.5 في المائة في 2012، مع تراجع متوسط التضخم السنوي إلى نسبة 6.1 في المائة².

- عدم الاستقرار الأمني يزيد من انخفاض أسعار الخام والغاز الطبيعي في الأسواق العالمية، والتوتر الذي يسود البيئة الأمنية الليبية يعيق التعافي الاقتصادي للقطاع الخاص فيها كما يعيق عودة العمالة الوافدة التي تحتاجها ليبيا لتخفيف اختناقات القوى العاملة.

- رغم أن أسعار الهيدروكربونات لا تزال عالية، إلا أن زيادة عمق الأزمة الأوروبية وتباطؤ الاقتصاد العالمي على نطاق واسع يمكن أن يسفر عن انخفاض أسعار النفط وفرض المزيد من التحديات على اقتصاد ليبيا المعتمد أساساً على قطاع الهيدروكربون.

- تراجع الهبة الاقتصادية الليبية على المستويين الإقليمي و الدولي حيث كانت تشكل ما يقارب 2% من إنتاج النفط الخام في العالم، و أدت خسائر الصادرات النفطية الليبية إلى حدوث نقص مؤقت في السوق الدولية. إضافة إلى زيادة الاضطرابات الإقليمية بسبب الصراع الليبي الذي يقيد نشاط قطاعي السياحة والاستثمار.

1 شيماء عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 92.

2 صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، ليبيا منشورات المادة الرابعة لعام 2013، بيان ختامي، مارس 2013، ص 3

- تراجع قطاع الاستثمارات بسبب الأزمة الليبية التي تشكل في مجملها فوضى تقلل من توفير الضمانات، وذلك لغياب الهيئات القادرة على التحكيم في حال وقوع تناقضات في المصالح وعجز الطرف الليبي عن الوفاء بالتزاماته.

النتائج: يمكن القول إن دراسة وتحليل الاقتصاد الليبي بعد الثورة وتداعياتها، تستدعي في الواقع إلى معرفة تراثه التاريخي من جهة، وضرورة تحول وتغير مؤسسات المجتمع الليبي شكلا ومضمونا من جهة أخرى، وعملية الانتقال الديمقراطي في هذه الدولة لا تزال في بداياتها كما وستأخذ -حتمًا- وقتا طويلا، خاصة من جانب المحتوى ورصيدها البنائي في مختلف مستوياته

لذلك فإن عملية إعادة بناء وإعمار ليبيا، وتشكيل الوعي الاجتماعي والاقتصادي داخل الجمهورية الليبية يتطلب إعادة تشكيل الفلسفة الاجتماعية القبلية التي تتعارض مع مشروع إعادة بناء الدولة الوطنية، الذي يقوم أساسا على الوعي المدني والسياسي والاقتصادي، خاصة وأن ليبيا عاشت العديد من المعوقات التنموية وأزمة المواطنة والولاءات القبلية فيها منذ قرون عدة، في ظل غياب مؤسسات الدولة العصرية.

و يمكن إيجاز حوصلة هذه الدراسة في مجموعة من النتائج التالية:

1. اكتشاف البترول في ليبيا قضى على الطبقة الوسطى وغياب مؤسسات المجتمع المدني والتأثير السلبي على الاستقلالية والحرية الفردية.
2. للنفط والموارد علاقة عكسية مع الديمقراطية ومبادئها في الدولة الليبية، فكلما ارتفعت العائدات والموارد النفطية، تراجعت أسس وقيم الديمقراطية الليبية.
3. اقتصاد الربع يكمن في جوهره آثار سلبية للانتقال الديمقراطي في ليبيا على المدينين القصير و الطويل و على آفاق تعزيز الديمقراطية عموما.
4. قلة دراية السلطة الليبية الحالية بكيفية توزيع الموارد المالية الحكومية بشكل يلي متطلبات الاقتصاد الليبي و تحديد أولويات الأجندة الاقتصادية الليبية.
5. أهم التحديات التي تواجهها الدولة الليبية، بناء نظام لإدارة المالية العامة يعتمد على القوة والكفاءة والشفافية وضمان استخدام إيراداتها الهيدروكربونية لتحقيق تنمية فعلية.

6. تخلف ليبيا عن المقاييس الدولية للحكومة ومناخ الأعمال والتنافسية من حيث الابتكار وكفاءة سوق العمل وتقدم الأعمال وقطاع الصناعات مما عزز انخفاض القطاع الخاص في الدولة.

7. تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب البدء بتحقيق تنمية سياسية شاملة وعدم الاستقرار الأمني الذي أفرزه الحراك الشعبي ضد القذافي ونظامه السابق يثبط من وتيرة التنمية الليبية وإغراقها في فخ المديونية وتراجع قطاع الهيدروكربون والعجز في السيولة.

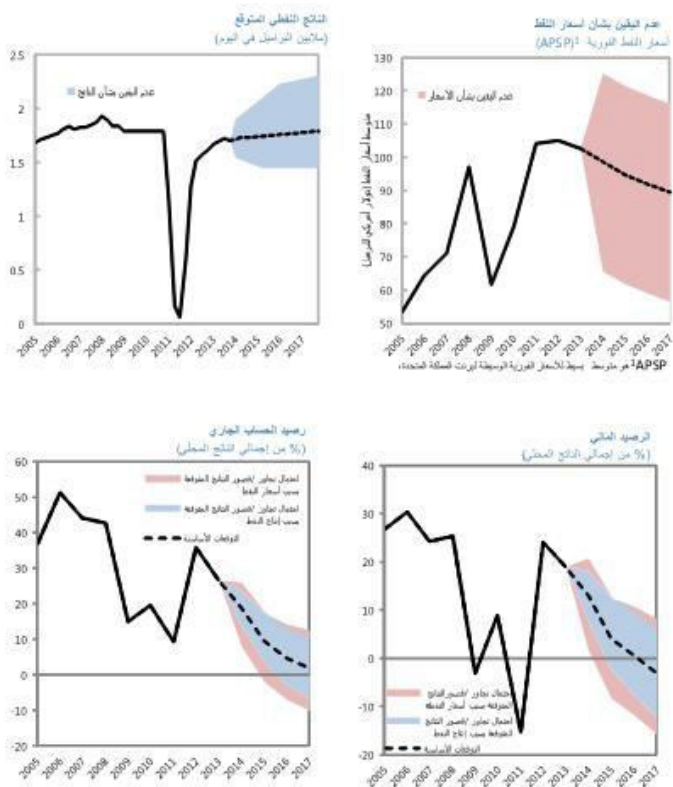
8. تواجه ليبيا تحديين مزدوجين فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد والاستجابة لطموحات الثورة وتطلعاتها. تتمثل التحديات قصيرة الأجل في إدارة التحول السياسي، إعادة الوضع الأمني إلى مساره الطبيعي، وتحقيق انضباط الميزانية العامة مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، على المدى المتوسط، يجب أن تتعامل السلطات مع موضوعات عدة تتضمن بناء القدرات المؤسسية، تحسين جودة التعليم، إعادة بناء البنية التحتية، تطبيق شبكة أمان اجتماعي كفؤة، تطوير السوق المالية، وتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز. علاوة على ذلك، تحتاج ليبيا إلى وضع إطار حكومة يرتبط بالشفافية والمساءلة، بما في ذلك عناصر مكافحة الفساد التي من شأنها دعم نمو يقوده القطاع الخاص وتحسين كفاءة الإنفاق العام¹.

خاتمة: ثورة 17 فبراير 2011 كانت بالنسبة للشعب الليبي من القواعد الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية معا، بحكم اقتلاع النظام السابق الذي قاده معمر القذافي الذي تميز برفضه للتغيير، إلا أن ثمن هذه الإرادة الشعبية كلف ومازال يكلف الدولة الليبية حكومة وشعبا تهديدا وتحديا في استقراره الأمني بمختلف مستوياته الاجتماعية والسياسية والصحية وخاصة الاقتصادية. أين بات الاقتصاد الليبي الآن يعاني من هشاشته و تراجع هيئته على المستويين الإقليمي و الدولي.

لكن تبقى للديمقراطية ثمن وتضحية قد تكلف الشعب الليبي من عقود إلى عقود أطول.

1 صندوق النقد الدولي، المرجع السابق، مارس 2013، ص 3.

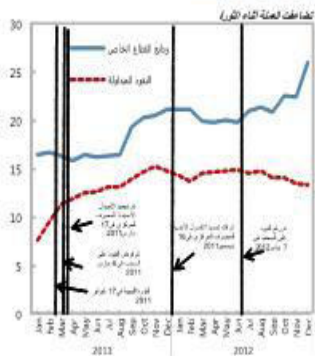
تبيها: نمط مخاطر الأرصدة المالية والخارجية في ظل عدم اليقين بشأن النتائج النفطية والأسعار



المصدر: حسابات خبراء الصندوق

ليبيا: التطورات النقدية الأخيرة

ودائع القطاع الخاص والتفوق المتداولة
(مليارات الدينار الليبي)



مستوى الأصول الخارجية وائتمانه وادائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي
(مليارات الدينار الليبي)

التفوق متفاداة بالأصول الأجنبية



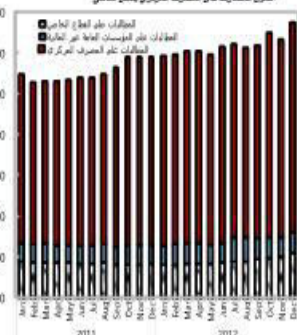
ودائع المصارف التجارية والمصارف الأجنبية للمصرف المركزي
(مليارات الدينار الليبي)

تحتفظات الودائع المصرفية للقطاع الخاص



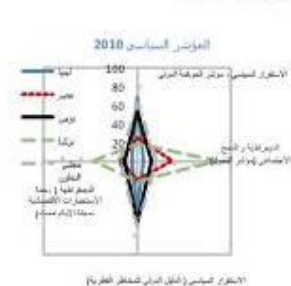
مطابق المصرف التجارية على القطاع الخاص والمؤسسات العامة غير
لبنانية والمصرف المركزي
(مليارات الدينار الليبي)

أصول المصارف لدى المصرف المركزي بشكل أساسي

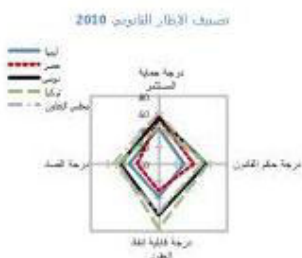
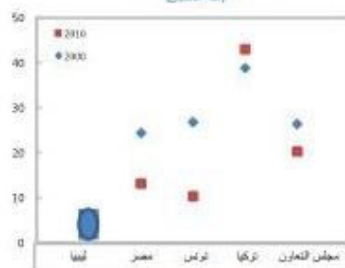


المصدر: مصرف ليبيا المركزي

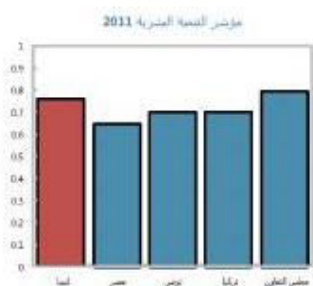
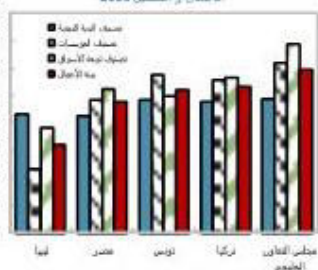
ليبيا : المؤشرات السياسية و الاجتماعية المقترنة



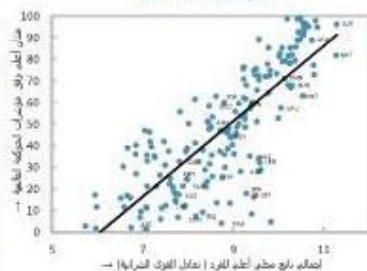
الصوت و النساء 2010 (معدل)



الأعمال و التشغيل 2010



مؤشرات القوة العالمية 2009



المصدر : مؤسسة يونس مونتور العالمية : وحدة الاستعارات الاقتصادية لجامعة إلينويست ، المجلس الدولي للمعاهد المتطورة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، و البنك

أ. الكتب:

1. محمد علي عز الدين، التنمية المعاقفة في ليبيا (دراسة تحليلية نقدية لعقود الظلام الأربعة)، دار الكتب الوطنية بنغازي، ط1، 2013.
2. حسين مسعود أبو مدينة، الموانئ الليبية (دراسة في الجغرافيا الاقتصادية)، جامعة السابع من أكتوبر: كلية المعلمين، مصراته، ط1، 2008.
3. سيدة حسني، ثورة 17 فبراير: الأكثر عنفا والأكثر دموية، دار الفكر الإسلامي: القاهرة، 2011.
4. باهي سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية، مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية، ط1، 2014.
5. إبراهيم سليمان الضراط، ميلاد دولة ليبيا المعاصرة (ثورة السابع عشر من فبراير 2011)، دار الكتب الوطنية: بنغازي، ليبيا، ط1، 2013.

ب. المجالات والدراسات:

6. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد1، رقم الإيداع: 1228-2013، جوان 2014.
7. أسامة الجيلاني على، الاقتصاد الخفي في ليبيا: أسبابه حجمه، آثاره الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي،
8. شريفة كلاع، التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 5، فبراير 2014،
9. محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة وسيكولوجية للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، أكتوبر 2011.
10. شيماء عبد الفتاح، آفاق افريقية: الاقتصاد الليبي بعد الثورة، الهيئة العامة للاستعلامات، 2013،
11. صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، ليبيا منشورات المادة الرابعة لعام 2013، بيان ختامي، مارس 2013

ج. رابط الانترنت:

جلال خشيب، النمو الاقتصادي، شبكة الألوكة على الموقع التالي:

1. www.alukah.net

12. Nadia Belalimat et Jean-Yves Moissoner, **La nouvelle Libye et les enjeux sécuritaires sahélo-sahariens**, **Questions Internationales**, n 58, Novembre-Décembre, 2012.
13. Christopher M .Blanchard, **Libya: Transition and U .S Policy**, Congressional Research Service, June 11, 2014.